

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السابعة عشرة

كمبالا، أوغندا، 19-23 يوليو 2010

EX.CL/.....(XVII) a

**تقرير المفوضية عن وضع
اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا
إلى الدورة العادية السابعة عشرة
للمجلس التنفيذي: يناير - يوليو 2010**

—

تقرير المفوضية عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا
الى الدورة العادية السابعة عشرة للمجلس التنفيذي: يناير - يوليو 2010

أولاً - مقدمة:

1. يغطي هذا التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا الفترة من يناير إلى يوليو 2010.

2. يقدم التقرير تحليلاً إقليمياً للنزوح القسري في القارة وأنشطة المفوضية في مجال الاستجابة الإنسانية للنزوح القسري، وكذلك التحديات القائمة وطريق المضي قدماً نحو إيجاد حلول دائمة للنازحين في أفريقيا.

3. جاءت المعلومات الواردة في هذا التقرير من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومن تقارير بعثات التقييم للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين؛ ومن شركاء الاتحاد الأفريقي العاملين في البرامج الإنسانية في هذا المجال.

ثانياً - نظرة عامة حول وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً:

4. ظل الوضع العام للاجئين بدون تغيير منذ صدور التقرير الأخير. غير أنه طرأت تحسينات ونكسات معا في فرادى البلدان. وتحدث الحلول الدائمة فرقا في حياة بعض اللاجئين في الأوضاع التي دامت طويلا، بينما تم تسجيل تدفقات جديدة في أوضاع أخرى. وتظل قلة الموارد تعيق تنفيذ برامج إعادة إدماج مستدامة للعائدين.

5. في بداية 2010، كان ثمة ما يزيد على 10 ملايين من الأشخاص المتأثرين بالنزوح القسري في أفريقيا جنوب الصحراء، بمن فيهم 2.1 ملايين لاجئ؛ 305 ألف طالب لجوء؛ حوالي 6.3 ملايين من النازحين داخليا؛ وحوالي 100 ألف من أشخاص لا دولة لهم. وبخلاف الاتجاهات العالمية، فعدد اللاجئين في القارة أخذ في التناقص.

6. إن الإستراتيجيات الشاملة، بما فيها العودة الطوعية إلى الوطن، والإدماج المحلي وإعادة التوطين، قد ساعدت كثيرا من اللاجئين في القارة على التوصل إلى حل دائم. وبالرغم من أن إعادة إلى الوطن ظلت الحل الرئيسي، فمن المشجع كون الإدماج المحلي يصبح أيضا خيارا أكثر واقعا.

7. لا تتضمن حركات الهجرة المختلطة في الإقليم تدفقات من أفريقيا فحسب، مثل الرحلات الخطيرة عبر خليج عدن أو البحر الأبيض المتوسط. وإنما تشمل كذلك أشخاصا متنقلين من وسط وغرب أفريقيا إلى شمال أفريقيا، ومن قرن أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى إلى الجنوب.

8. إن ظاهرة ضحايا الكوارث الطبيعية عبر أفريقيا الذين في حاجة دائمة إلى المساعدة على إعادة بناء حياتهم وبنيتهم التحتية المدمرة لا تزال قائمة. كما أن الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ العالمي، مثل الجفاف والمجاعة والفيضانات، تشكل عوامل ملحة تتسبب في فرار كثير من الأفريقيين من مساكنهم لينجوا بأنفسهم. ومما يدعو إلى الأسف هو أن أضعف الفئات من هولاء السكان، خصوصا النساء والأطفال والمعوقين، هي التي تتحمل وطأة هذه الحوادث. إن بوركينا فاسو، تشاد إثيوبيا، كينيا، السنغال، النيجر، الصومال، السودان وأوغندا هي من البلدان التي تضررت بالجفاف و/أو الفيضانات خلال الفترة المشولة بالتقرير.

9. خلال الفترة قيد الاستعراض، أعرب الاتحاد الأفريقي عن بالغ انشغاله إزاء استمرار سوء الأوضاع الأمنية في بعض الدول الأعضاء، بما فيها غينيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصومال، جمهورية الكونجو الديمقراطية، الجزء الشمالي من نيجيريا وإقليم دارفور في السودان، ولا يزال يتخذ جميع الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تمضي قدما بإعادة السلم في هذه البلدان.

ثالثا-الأقاليم البارزة:**الإقليم الشمالي:**

10. في شمال أفريقيا، بقي وضع النزوح القسري للسكان بدون تغيير نسبيا منذ صدور التقرير الأخير الموجه إلى المجلس التنفيذي في فبراير 2010. ولا يزال يتميز بحركات هجرة مختلطة وحالات نزوح طويلة الأمد. ويؤوي الإقليم ما يزيد على 200 ألف من ضحايا النزوح القسري.

11. الجزائر: لا تزال الجزائر تؤوي وتدعم 165 ألف لاجئ صحراوي معلقين في حالة نزوح طويلة الأمد في مخيمات تيندوف في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، كما تؤوي حوالي 110 لاجئين حضريين من مختلف البلدان الأفريقية.

12. مصر: حسب المسؤولين الحكوميين في مصر، يؤوي البلد 41 ألف لاجئ. وخلال مهمة التقييم الأخيرة التي قامت بها اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في يناير 2010، لاحظ الوفد أن اللاجئين الوافدين من السودان (21,764) ومن الصومال (6,252) وإريتريا يستفيدون من سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها الحكومة، والتي تسمح لهم بالوصول إلى فرص العمل والتعليم وحرية التنقل عبر البلد. وتعمل الحكومة على وجه وثيق مع الشركاء الإنمائيين لسد الاحتياجات الأساسية للنازحين. وتؤكد السلطات مجددا التزام مصر بمواصلة الترحيب باللاجئين داخل أراضيها.

13. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: توفر المأوى لحوالي 10 ألف لاجئ وطالب لجوء مستقرين في المناطق الحضرية، معظمهم من إريتريا والصومال. كما أن البلد يظل يشكل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين المتوجهين نحو أوروبا من أفريقيا، وتبذل الحكومة جهودا متزايدة لتحسين إدارتها لهذه الظاهرة.

الإقليم الغربي:

14. في الإقليم الغربي، تحسن الوضع الأمني وتميز بالاستقرار إلى حد كبير على مدى العقد الأخير مما أدى إلى عودة آلاف من اللاجئين والنازحين داخليا. غير أن ظاهرة النزوح القسري لا تزال سائدة، مع ما يقارب من 150 ألف لاجئ يقيمون في كل من المستوطنات الريفية والحضرية عبر الإقليم. حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدت صعوبة التوصل إلى السلم ولاستقرار في بعض البلدان إلى حالات نزوح طويلة الأمد، ويتبين أن التحدي المتمثل في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تخلف آثارا مدمرة أكثر على النازحين في الإقليم. وتوفر البلدان المستقبلية إلى حد كبير حماية ومساعدة النازحين بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ووكالات المساعدة الإنسانية.

15. كوت ديفورا: شهدت كوت ديفورا حالات نزوح جماعي، خصوصا على مدى السنوات الثماني الأخيرة. فثمة ما يقدر بـ 600 ألف نازح داخلي استقروا أساسا في أبيدجان وغيرها من المناطق الحضرية، بمن فيهم 50 ألف يقال إنهم يستقرون في الجزء الغربي من البلد. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثمة كذلك حوالي 13,763 من اللاجئين الإيفواريين يقيمون حاليا في البلدان المجاورة. ومنذ توقيع اتفاق واجادوجو في 2006، تم بذل جهود جبارة، خصوصا في بواكي وكوروجو ومان، حيث استأنف المواطنون حياتهم الطبيعية. كما أن الحكومة أنشأت "وزارة للتضامن والنازحين جراء الحرب" مسؤولة عن ضمان عودة النازحين داخليا وإعادة إدماجهم في أقاليمهم الأصلية.

16. توفر كوت ديفوار كذلك المأوى لما يقارب من 24,604 لاجئ، منهم 97,6% (24,033) من الليبيريين و571 لاجئا حضريا من غرب ووسط أفريقيا، خصوصا من منطقة البحيرات الكبرى، وحوالي 22 طالب لجوء من مختلف البلدان. وتشمل الحلول الدائمة المخططة لهؤلاء النازحين الإدراج المحلي، خصوصا بالنسبة للاجئين السيراليونيين والليبيريين.

17. في ديسمبر 2009، قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا بزيارة لكوت ديفوار لتقييم الوضع في البلد. ولاحظت البعثة أنه، بالنسبة للاجئين في مخيم بيكلا، في جيلو، والذين من بينهم 7,074 لاجئ من أصل ليبيري استوطنوا المخيم لما يزيد على 14 سنة، فمن الصعب للحكومة والوكالات الإنسانية التوصل إلى حل دائم لوضعهم حيث أنهم رفضوا المساعدات المقدمة لهم ويطلبون إعادة التوطين في بلد ثالث، خصوصا الولايات المتحدة

18. توفر غانا حاليا المأوى لحوالي 13,658 لاجئا، معظمهم من ليبيريا وسيراليون وتوجو وكوت ديفوار، وكذلك 598 طالب لجوء من تشاد، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون والصومال وأوغندا. وقد أنشأت حكومة غانا هيئة للاجئين تعمل في تعاون وثيق مع وكالات المساعدة الإنسانية لتقديم المعونة للنازحين. غير أن قلة الموارد ظلت تعيق نوعية المساعدة المقدمة، خصوصا في مجالي التعليم والرعاية الصحية. كما أن حكومة غانا بصدد صياغة طرق الإدماج المحلي لآلاف من اللاجئين معظمهم ليبيريون ممن اختاروا الإدماج المحلي كحل دائم لصفتهم كنازحين.

19. غينيا: ظل الوضع الأمني والإنساني في غينيا هشاً منذ وفاة الرئيس لانسانا كونتي وما تبعها من الانقلاب العسكري على يد الطغمة العسكرية التي تحكم البلد حالياً. ولا تزال الوكالات الإنسانية غير متأكدة من عدد النازحين داخليا في غينيا بسبب غياب المعلومات. غير أنه، حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثمة حوالي 15,838 لاجئا في غينيا، منهم 11,519 ليبيريا و 167 سيراليونيا و 4,083 إيفواريا و 69 من جنسيات أخرى. ويتوقع أن ينخفض هذا العدد أكثر مع إمكانية تطبيق بند انتهاء الصراع لليبيرين في 2010.

20. في ليبيريا، عاد إلى البلد ما يزيد على 169 ألف لاجئ منذ 2004. ويتوقع أنه، عقب المفاوضات مع حكومة ليبيريا والبلدان المستقبلة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيتم تطبيق بند انتهاء الصراع لليبيريا في 2010، مما سيضع حدا للاعتراف

- بالصفة القانونية لليبيريين في بلدان أخرى كلاجئين. كما أن ليبيريا توفر المأوى لحوالي 7,204 لاجئين معظمهم من كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وتشمل الحلول الدائمة لبعض هؤلاء اللاجئين الإدماج المحلي الذي يتم تنفيذه بالتعاون وثيق مع الإكواس.
21. سيراليون: منذ أن وضع الصراع الأهلي الذي دام عقدا من الزمن أوزاره في سيراليون في 2002، ظل البلد يتمتع بالسلام والاستقرار والتحسين في التنمية الاقتصادية. ولا يوجد حاليا نزحون داخليا في سيراليون ومع تطبيق بند انتهاء الصراع للاجئين السيراليونيين في 31 ديسمبر 2008، تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع حكومة سيراليون والبلدان المستقبلة، إلى إيجاد حلول دائمة للبقية الباقية من اللاجئين.
22. في هذه الأثناء، توفر سيراليون المأوى المأوى لأكثر من 9 ألف لاجئ، معظمهم، أي 7,778 منهم، ليبيريون والباقيون من كوت ديفوار، والسودان وبلدان أخرى مختلفة. وقد وفرت الحكومة أراضي للإدماج المحلي لصالح حوالي 488 لاجئا حضريا من منطقة فريتاون/ووترلو. كما أن 1,266 من اللاجئين الليبيريين الذين يعيشون في المناطق الريفية في سيراليون أبدوا رغبتهم في الاستفادة من الإدراج المحلي. ويتوقع أنه، بتطبيق بند انتهاء الصراع للاجئين الليبيريين الذي يُنتظر أن يتم في 2010، سيكون ثمة مزيد من الليبيريين الذين سيختارون الإدماج المحلي. ومن خلال مختلف الآليات الإدارية التي وضعها قانونها المتعلق بحماية اللاجئين، تظل حكومة سيراليون تفي بالتزاماتها المترتبة عن المعاهدات الدولية، خصوصا في مجال حقوق الإنسان وحماية اللاجئين.
23. تؤوي توجو حاليا 515 لاجئا حضريا و161 طالب لجوء من مختلف الجنسيات، كما أن ما يُقدر بـ 8,073 لاجئا غانيا يستوطنون المناطق الريفية. وبالنسبة لبعض اللاجئين الغانيين المقيمين في شمال توجو منذ سنوات عديدة، تنتظر الحكومة في إمكانية إدماجهم محليا. وفيما يتعلق باللاجئين التوجوليين في البلدان المجاورة مثل بنين وغانا، تفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد العائدين انخفض من 4,642 في 2008 إلى 180 في 2009.

24. ومما يدعو إلى الانشغال البالغ النزوح الموسمي للأشخاص في شمال وجنوب البلد خلال فصل الأمطار. في 2009 فقط، تسببت الفيضانات في نزوح ما يقدر بـ 45,322 شخصا. ومن الأهمية الحاسمة، وهذا الفصل يقترب، أن يتم اتخاذ إجراءات وقائية لتخفيف وطأة مثل هذه الكارثة المتكررة.

إقليم الوسط:

25. منذ صدور التقرير الأخير، سجل إقليم وسط أفريقيا بعض تطورات هامة من حيث إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين الطويلة الأمد. ويشمل ذلك التقارب بين جمهورية الكونجو الديمقراطية ورواندا، وكذلك تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان.

26. **بوروندي:** في نهاية مارس 2010، كانت بوروندي تؤوي 32,462 لاجئا وطالب لجوء يزيد عدد الكونجوليين منهم على 98%. وقد استمر عدد الوافدين من جمهورية الكونجو الديمقراطية في تزايد نظرا لانعدام الاستقرار السائد في كيووس. وقد أطلقت الهيئة الوطنية لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية عملية في 19 أبريل 2010 تمت خلالها إصدار بطاقات هوية للمرة الأولى لجميع اللاجئين البالغين 14 سنة من العمر أو أكثر، كما تم إصدار تصاريح إقامة مؤقتة لطالبي اللجوء المسجلين في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالنازحين داخليا، أفادت نتائج دراسة طلبت إجرائها وزارة التضامن الوطني والإعادة إلى الوطن واللاجئين والإدماج الاجتماعي في مايو 2009 أن عددهم يبلغ 157,167. وثمة حاجة إلى مواصلة دعم ومساعدة هذه الفئة الخاصة.

27. إن الإنجازات الجارية في عملية السلام في بوروندي تظل تشجع عودة اللاجئين البورونديين من بلدان اللجوء. فبين مارس 2002 ومارس 2010، عاد إلى البلد ما مجموعه 506,126 من اللاجئين، الأغلبية الساحقة منهم من تنزانيا. ويظل الوصول إلى الأراضي يشكل التحدي الرئيسي لإعادة الإدماج الفعلية بالنسبة لعدد كبير من العائدين. وما زالت الجهود تُبذل لضمان تحديد وتوفير الأراضي بحيث يتسنى للعائدين

سد بعض احتياجاتهم الأساسية. ويظل برنامج إعادة الإدماج في 2010 يتركز على تحسين مستوى كل من الاعتماد على الذات والمعيشة في مناطق العودة.

28. توفر الكاميرون المأوى لحوالي 101,317 لاجئاً، منهم حوالي 87 ألفاً من بلدان وسط أفريقيا، و8,400 تشادي و1,400 رواندي و400 كونجولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) و260 بورونديا. وثمة أيضا حوالي 2,800 نيجيري بقوا بعد الإعادة إلى الوطن في 2004. ويبلغ عدد اللاجئين في المناطق الحضرية 12,580 لاجئاً من مختلف البلدان. وتمنح السلطات الكاميرونية للاجئين من بلدان وسط أفريقيا صفة لاجئين بصورة بديهية. كما أن اللاجئين التشاديين في الإقليم الشمالي معترف بهم على أساس بديهي في فبراير 2008. بينما تتطلع الأغلبية إلى إعادة التوطين في بلد ثالث، من المعتزم أن تتم إعادة بعضهم إلى تشاد هذه السنة.

29. تستعد جمهورية أفريقيا الوسطى لانتخابات رئاسية في 2010 في الوقت الذي يقع فيه الجزء الشمالي الغربي للبلد تحت سيطرة الجماعة المتمردة الرئيسية ويتعرض الشمال لزعة الاستقرار من الغارات التي يشنها جيش الرب للمقاومة. إن استمرار انعدام الأمن هذا يغذي العنف السياسي والاجتماعي، والتجنيد القسري ومضايقة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على أيدي الجماعات المسلحة، ويؤدي إلى تنقل السكان داخل وخارج البلد. وعقب توقيع اتفاق سلام شامل في يونيو 2008 بين ثلاث جماعات متمردة والحكومة، من خلال منتدى الحوار الوطني، سيطرت على الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى جهود ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية. وبالرغم من توفر الإرادة السياسية لإعطاء قوة دافعة للبلد، يظل الجزء الشمالي الغربي من البلد يعاني من بلاء انعدام الأمن والعنف. وتفسر هذه الظروف التدفقات الجديدة وعدم احتمال إعادة اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في الإقليم إلى الوطن على المدى القصير. غير أن من شأن انخراط المجتمع الدولي والمصادقية الممنوحة للعملية الانتخابية أن يساعد على تعزيز عملية توحيد البلد وإعادة السلام فيه، وتهيئة ظروف تمكن، على المدى

البعيد، من عودة اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يوجد أكثر من 80 ألف منهم في الكامبيرون.

30. تخوض تشاد عملية مصالحة تجلت في توقيع اتفاقيات سلام مع الجماعات المتمردة الرئيسية وكذلك من خلال بذل جهود لتطبيع العلاقات مع السودان. وعليه، فمن شأن تحسّن العلاقات بين تشاد والسودان أن يؤدي في نهاية المطاف إلى هدنة مواتية لإعادة مواطني كل منهما إلى بلدهم على مدى السنوات القادمة. وعقب آخر مهمة قامت بها في تشاد اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين، ظل البلد يوفر المأوى لحوالي 270 ألف لاجئ من إقليم دارفور يقيمون في شرق تشاد. إضافة إلى ذلك، ثمة حوالي 65 ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى وجدوا مأوى على طول الحدود الجنوبية مع هذا البلد. كما أن تشاد تؤوي 9,716 لاجئاً حضرياً وطالب لجوء من مختلف الجنسيات، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. زيادة على ذلك، لا يزال البلد يعتني بالنازحين داخلياً من مواطنيه الذين يكاد يبلغ عددهم 168 ألف تقريباً في الجزء الشرقي من البلد، وعلى طول الحدود بين تشاد ودارفور منذ 2006. في نوفمبر 2009، عاد حوالي 35 ألف نازح داخلي إلى قراهم.

31. تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية توفر المأوى لحوالي 155 ألف لاجئ من أنجولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو ورواندا والسودان وأوغندا. ويقيم معظمهم في المناطق الريفية وهم معترف بهم كلاجئين على أساس بديهي. وهم يتمتعون بحرية تنقل نسبية بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة للإدماج المحلي.

32. تتقدم عودة اللاجئين الكونغوليين من زامبيا وتنزانيا تقدماً مطرداً وستستمر خلال 2010. ومن جهة أخرى، لا تزال المشاكل تكثف عودة اللاجئين الكونغوليين من رواندا وبوروندي، حيث أنه من المحتمل أن أي عودة غير منظمة أو قسرية لهؤلاء الناس من رواندا ستعرض للخطر السلم والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. في 2008، ومطلع 2009، شكل حجم نزوح المدنيين في شرق الكونغو انشغالا بالغا للمجتمع الإنساني. وبحلول نهاية ديسمبر 2008، كان ثمة حوالي 1,617,600 نازح

داخلي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، منهم 840 ألف في شمال كيفو، و335 ألف في جنوب كيفو و282,600 في الإقليم الشرقي و160 ألف في مقاطعة أوبيلي العالية.

33. يواجه المدنيون أيضا انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان. وتتعرض القرى بشكل اعتيادي للنهب والحرق على أيدي جماعات مسلحة. ويظل الاعتداء الجنسي الذي يرتكبه غالبا رجال مسلحون من جميع الفصائل المقاتلة يشكل مشكلة. خلال 2009 وحده، حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، ارتكبت حوالي 8,300 حالة اغتصاب جنسي ضد نساء في كيفو، مما يمثل متوسط 160 حالة اغتصاب في الأسبوع. كما أن عمال الإغاثة أنفسهم يواجهون مشاكل أمنية. ومنذ بداية 2010، تم تسجيل 76 حادثة مست عمال الإغاثة في إقليمي كيفو وفي أراضي فيزي. وفي إقليم جنوب كيفو على الضفة الغربية لبحيرة تانجانيا، تم تعليق معظم الأنشطة الإنسانية منذ مارس 2010. غير أنه، بالرغم من هذه الصعوبات، تساعد الوكالات الإنسانية 70% من المحتاجين على الأقل في جميع إقليمي كيفو.

34. تشكل جمهورية الكونغو ملاذا لحوالي 133,769 لاجئا و5,893 طالب لجوء منهم 125,300 من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وحسب مسؤولين حكوميين وبعثة التقييم الميدانية للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين الموفدة إلى الكونغو في مطلع هذه السنة، فر حوالي 117,300 لاجئ من اشتباكات وقعت نتيجة للمنازعات حول الصيد والزراعة في الإقليم الاستوائي في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بين أكتوبر 2009 وأبريل 2010. وهؤلاء اللاجئون الجدد مشتتون في قرابة 100 موقع على شريط يمتد على 600 كلومتر على طول نهر أوبانجي الذي يفصل بين بلدي الكونغو. ويستقر معظم لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال دونجو. ويعتبر وضع اللاجئين في هذه المنطقة من أكثر العمليات اللوجيستية تعقيدا بالنسبة لعمال الإغاثة من حيث الوصول إلى السكان المتضررين في مثل تلك المناطق المترامية الأطراف والنائية.

الإقليم الشرقي:

35. **إثيوبيا:** عقب تدفق متزايد للاجئين الإرتريين، أعلنت السلطات الإرترية في منتصف أبريل 2010 عن فتح مخيم جديد في الجزء الشمالي من البلد. وقد تم تسجيل أكثر من 5 ألف وافد جديد من إرتريا في 2010. وتواجه إثيوبيا كذلك موجا جديدا من 50 ألف لاجئ من الصومال، تم تسجيل أكثر من 8 ألف منهم في 2010. وقد فتحت الحكومة ثلاثة مخيمات لإيواء اللاجئين الصوماليين. وتواصل وزارة الشؤون الاتحادية تنسيق مسائل النازحين داخليا في البلد.

36. **كينيا:** التمس حوالي 320 ألف صومالي الحماية في كينيا مما جعل مخيمات داداب مكتظة. والجهود جارية للحصول على أراض إضافية لتوسيع مخيمات داداب الشديدة الاكتظاظ في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. ويزعم كثير منهم أنهم فارون من التجنيد القسري من طرف "الشباب"، بينما ضُبط بعضهم حائزين على أسلحة، مما أثار القلق إزاء إمكانية وجود هجرة مختلطة مؤلفة من طالبي لجوء حقيقيين وعناصر غير مرغوب فيها. وضاعفت الحكومة جهودها في مراقبة الحدود، والغربلة والاستجواب لتحديد العناصر غير المرغوب فيها وطالبي اللجوء الحقيقي والفصل بينهم

37. أصدرت كينيا مشروع سياسة وطنية حول النازحين داخليا في 17 مارس 2010. وقد وسعت السياسة التعريف بالنازحين داخليا ليشمل النزوح الناجم عن النزاعات السياسية أو القائمة على الموارد، وعن الكوارث الطبيعية، وكذلك عن المشاريع الإنمائية التي تجبر الناس على إخلاء مساكنهم دون إعادة توطين ملائمة. ودعت السياسة، التي أكدت الطبيعة الإجرامية للتشريد التعسفي، أيضا إلى سن قوانين تسمح بتقويم حالات الظلم التاريخي، مثل سياسة الأراضي الوطنية لعام 2009. ويقتبس مشروع السياسة حول النازحين داخليا الذي سيتم عرضه أمام مجلس الوزراء في وقت لاحق من هذا الشهر، اقتباسا كبيرا من اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول حماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا التي تلزم الحكومات بالاعتراف بمواطن ضعف النازحين داخليا واحتياجهم إلى الدعم. وحتى نهاية فبراير

2010، ظلت ثمة 3,714 أسرة معيشية (تقريبا 18,600 شخص) من عنف فترة ما بعد الانتخابات لعام 2007، تعيش في مواقع مؤقتة، في إقليم الوادي المتصدع. وتواصل الحكومة الكينية، من خلال وزارة الدولة للبرامج الخاصة، تقديم المساعدة للنازحين داخليا الذين ينتظرون إعادة توطين نهائية.

38. ظلت رواندا مستقرة بالرغم من وجود انشغالات إزاء الأمن في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة، حيث تظل الجماعات المتمردة المسلحة نشطة بالرغم من تواجد بعثة حفظ السلام للأمم المتحدة. لقد تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وعليه، فقد تتعزز بشكل كبير إمكانية إعادة حوالي 52 ألف لاجئ كونغولي إلى وطنهم. يوجد في رواندا حاليا حوالي 55 ألف لاجئ، بمن فيهم ما يقرب من 350 طالب لجوء، و52 ألف كونغولي، و2,500 بوروندي وقليلون آخرون ويعيش معظمهم في مخيمات بينما يقيم عدد قليل منهم في كيجالي.

39. الصومال: إن النزاع الجاري خلال السنوات التسع عشرة (19) الأخيرة لا يزال يتسبب في حركات جماعية لحوالي 574,814 لاجئا صوماليا يفرون إلى البلدان المجاورة، خصوصا إلى كينيا، إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، تنزانيا وأوغندا ونازحين داخليا. ويظل الوضع في الصومال يؤثر تقريبا على جميع العمليات الإنسانية في إقليم شرق أفريقيا. وعقب فترة قصيرة سادها التفاؤل إثر الانتخابات الرئاسية في يناير 2009، استؤنف القتال بين الحكومة الفدرالية الانتقالية والمليشيات في مايو 2009. وقد تسبب ذلك في نزوح 270 ألف شخص آخر، مما وصل بمجموع النازحين داخليا الموجودين حاليا في جمهورية أرض الصومال وأقاليم جنوب وسط الصومال إلى العدد الضخم البالغ مليون و400 ألف نازح داخليا. وقد التمس 320 ألف صومالي الحماية في كينيا، بينما فر 10 ألف إلى جيبوتي، وحوالي 50 ألف إلى إثيوبيا. في كينيا، تبذل الجهود حاليا للحصول على أراض إضافية لتوسيع مخيمات داداب الشديدة الاكتظاظ في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. في إثيوبيا، فتحت الحكومة ثلاثة مخيمات لإيواء اللاجئين الصوماليين. وأزمة النزوح تزداد سوءا، وفي الصومال وجميع البلدان الأربعة المجاورة، يبذل عمال الإغاثة جهدا جهيدا للاستجابة على

وجه كامل وفعال لاحتياجات 574,814 لاجئاً صوماليا و1,4 مليون نازح داخليا إلى الحماية والمساعدة.

40. أدت الأزمة الصومالية أيضا إلى تزايد هام في حركات الهجرة المختلطة عبر خليج عدن إلى اليمن، وكذلك إلى السودان ومصر على طول البحر الأحمر.

41. توفر الصومال المأوى لما مجموعه 1,808 لاجئين و24,182 طالب لجوء، خصوصا من إثيوبيا. وتتركز معظم العمليات التي تخص اللاجئين في الصومال على إقليمي أرض الصومال وبونتلاندا، مع لجوء الأغلبية الساحقة من اللاجئين وطالبي اللجوء في أرض الصومال.

42. السودان: تجرى قيادة وضع العمليات الإنسانية في السودان في المقاطعات الأربع: دارفور، الخرطوم، جنوب السودان، والجزء الشرقي من السودان.

43. في دارفور، يبلغ عدد النازحين داخليا مليونين و600 ألف شخص، بينما التمس اللجوء في تشاد 250 ألف آخرون. وتتأثر آفاق العودة بالقتال بين الفصائل الحكومية والفصائل غير الحكومية، وبالتعقيدات السياسية. وزيادة على ذلك، فإن عواقب اندلاع القتال من حين لآخر في تشاد تنتشر أحيانا إلى دارفور. كما أثرت على العمليات صعوبة الوصول إلى الإقليم بسبب الظروف التي تتسم بقدر أقصى من انعدام الأمن، حيث يتعرض المدنيون، بمن فيهم عمال الإغاثة، للعنف على أيدي الميليشيات.

44. توفر الخرطوم المأوى لحوالي 30 ألف لاجئ حضري وطالب لجوء، وفدوا أساسا من إرتريا وإثيوبيا. ويوجد في الخرطوم أيضا مليون و700 ألف نازح داخليا، يقيم حوالي 400 ألف منهم في المواقع الأربعة التي تعترف بها السلطات، بينما يعيش الباقون في مناطق الاستيطان العشوائي داخل وحول المدينة. ويجد معظم النازحين أنفسهم في وضع حضري طويل الأمد يعانون فيه مما يعاني منه الفقراء الحضريون من شظف العيش.

45. في جنوب السودان، تخضع الدينامية لاتفاق السلام الشامل. فم منذ 2005، عاد أكثر من 320 ألف لاجئ من المنفى إلى جنوب السودان، حيث دمرت عقود من النزاع البنية التحتية الأكثر أساسية. كما عاد حوالي 50 ألف نازح داخليا إلى مساكنهم. وقد تباطأت عودة

اللاجئين إلى جنوب السودان في بداية 2010 بسبب بعض اشتباكات عرقية. وقد أنشئ برنامج لفترة ما بعد العودة إلى الوطن وإعادة التأهيل وتوفير أسباب المعيشة في أوغندا وإثيوبيا وكينيا لدعم انتعاش مناطق إيواء اللاجئين السابقة. ومنذ أواخر 2008، يستقبل جنوب السودان كذلك من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا لاجئين هم في حاجة إلى حماية ومساعدة مستمرتين وحلول دائمة.

46. في شرق السودان، تتطلب سياسة الحكومة للإقامة في المخيمات من طالبي اللجوء واللاجئين البقاء في المخيمات الـ 12 المعينة. ويتم تنفيذ إستراتيجية حلول شاملة لمعالجة هذا الوضع الطويل الأمد. كما أن عملية الفحص والتسجيل، التي انتهت مرحلتها الأولى في 2009، ستمهد الطريق نحو جهد مستهدف لتحسين ظروف معيشة اللاجئين في المخيمات وتعزيز المساعدة الأساسية.

47. **تنزانيا:** في مثال حميد من أمثلة إيجاد حل دائم لأوضاع اللاجئين، منحت تنزانيا الجنسية لـ 162 ألف لاجئ من بوروندي فروا من العنف العرقي في بوروندي في 1972. وقد جاء هذا التحرك نتيجة لإستراتيجية للحلول الشاملة أطلقت في مارس 2008 لصالح اللاجئين البورونديين من 1972 في "المستوطنات القديمة" في إقليم روكوا وتابورا، وتخيرهم بين العودة إلى بوروندي وتقديم طلب للحصول على الجنسية التنزانية. ويتم استكمال طرق دعم الإدماج المحلي للمتجنسين الجدد بينما بدأت فعلا مشاريع لإعادة الإدماج السلسة للمستوطنات في المقاطعات. إن العودة الطوعية للذين هم مستعدون للعودة إلى الوطن جارية مع 468 لاجئاً يعودون طوعاً إلى بوروندي في 2010. ويتم توطين ما يقل عن 10 ألف لاجئ في مخيمين في إقليم كيجوما، مقارنة بـ 11 مخيماً في بداية 2007 عندما كان مجموع اللاجئين يبلغ نصف مليون.

48. **أوغندا:** تستمر عودة النازحين داخليا في أوغندا، مع رجوع أكثر من مليون شخص فعلا إلى أماكنهم الأصلية وإغلاق 30 مخيماً إضافياً في 2010. ومن أصل 251 مخيماً للنازحين داخليا في شمال أوغندا في 2005، بقيت 72 مخيماً مع عودة 942 ألف نازح

داخليا (تقريبا 85%) إلى قراهم الأصلية، مخلفين حوالي 445,145 لاجئا في المخيمات ومواقع العبور. وتتواصل أنشطة الانسحاب من المخيمات

إقليم الجنوب الأفريقي:

49. لا يزال إقليم الجنوب الأفريقي يؤوي آفا من لاجئين وطالبي لجوء كثير منهم وقعوا ضحية تعقيدات حركات الهجرة المختلطة.

50. **أنجولا:** بالرغم من اختتام برنامج إعادة إلى الوطن الطوعية والمنظمة للاجئين الأنجوليين في 2006، أفادت الحكومة أنه لا تزال ثمة حالات من العودة التلقائية، خصوصا من البلدان المجاورة، مع 2,991 حالة عودة مسجلة حتى نوفمبر 2009 الماضي. و رسميا لم تعد ثمة حالات نازحين داخليا ناجمة مباشرة عن النزاع في أنجولا، وذلك بعد الجهود الهامة التي بذلتها الحكومة والوكالات الشريكة لإعادة توطين وإدماج حوالي 4 ملايين نازح داخليا بحلول نهاية برنامج إعادة التوطين في 2006. غير أنه يوجد 14,298 لاجئا في أنغولا وفدوا أساسا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوفر الحكومة المساعدة وفقا للمعايير الدولية لقانون اللاجئين.

51. **بوتسوانا:** حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تؤوي وبوتسوانا 3,400 لاجئ وطالب لجوء وفد معظمهم من أنغولا، ناميبيا، الصومال، وزيمبابوي. ويقدم معظمهم في مستوطن دوكوني للاجئين في الجزء الشمالي من البلد. في 2010، أفادت تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه يتوقع أن يجد 300 لاجئ حولا دائمة من خلال العودة الطوعية إلى الوطن، غالبا إلى ناميبيا وزيمبابوي، و200 آخرون من خلال إعادة التوطين. وبالنسبة لما يقرب من 500 لاجئ أنجولي طلبوا الإدماج المحلي، فحالاتهم قيد الدراسة من طرف الحكومة.

52. **ملاوي:** هي بلد آخر في الجنوب مع عدد هام من اللاجئين وطالبي اللجوء يبلغ 12 ألف شخص. وقد وفد معظم النازحين من منطقة البحيرات الكبرى - بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ويقدم حوالي 10 ألف منهم في مخيم دزاليكا للاجئين. وحسب

مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، مر آلاف من الأشخاص عبر البلد في تدفقات هجرة مختلطة من القرن الإفريقي.

53. حتى أبريل 2010، أفادت حكومة موزامبيق بأنها تؤوي حوالي 8,295 لاجئاً، منهم 5,300 لاجئ غير حضري يعيشون في مركز ماراتاني للاجئين في إقليم نامبولا. والباقيون الذين يبلغ عددهم 2,995 شخصاً هم لاجئون حضريون يقيمون ويعملون في مختلف أنحاء البلد في إطار البرنامج الوطني للإدماج المحلي والاعتماد على الذات لصالح اللاجئين. ومعظم اللاجئين وفدوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب آخرين من بوروندي ورواندا والصومال ومن جنسيات أخرى مختلفة. وتفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة للاجئين باتجاه ظهر أخيراً، ويتمثل في طالبي لجوء صوماليين يسافرون مباشرة إلى موزامبيق بالسفن، وقد وصل 1,585 منهم بين 1 يناير و5 مايو 2010. وكثير منهم شباب يدعون أنهم فارون من التجنيد القسري على أيدي الشباب ويُعتقد أن معظمهم يحاولون الانتقال إلى جنوب أفريقيا حيث إنهم لم يمكثوا طويلاً في المخيم.

54. **ناميبيا:** ظلت ناميبيا ملتزمة بالترحيب بضحايا النزوح القسري داخل أراضيها، وحسب الحكومة، يؤوي البلد 7,109 لاجئين و1,355 طالب لجوء من 14 بلداً أفريقياً معظمهم من أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. وبالرغم من أن كثيراً من اللاجئين في ناميبيا بقوا في وضع نزوح طويل الأمد، تعمل الحكومة بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين لاستعمال حلول دائمة، بما فيها العودة الطوعية، خصوصاً بالنسبة للاجئين الأنجوليين والروانديين، والإدماج المحلي بالنسبة للآخرين.

55. **جمهورية جنوب أفريقيا:** إن التدفق المختلط الضخم والمتواصل للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين يفد معظمهم من القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى إلى الجزء الجنوبي من القارة، خصوصاً جمهورية جنوب أفريقيا يستمر في توليد تعقيدات في مجال تقديم الحماية والمساعدة الملائمتين إلى ضحايا النزوح القسري. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فجمهورية جنوب أفريقيا هي البلد الذي يتلقى أكبر عدد من طلبات اللجوء في العالم، مع ما يزيد على 341,602 طلب لجوء تم تلقيها في 2009 وحده. ويقال

أيضا إنها تملك أحد أسخى التشريعات في مجال اللجوء في أفريقيا مع سياسة عدم التقييد في المخيمات، وحيث يتمتع اللاجئين وطالبو اللجوء في حق العمل وحرية التنقل والوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

56. في زامبيا، تمت العودة الطوعية لـ 16,895 لاجئا كونغوليا و 2,182 أنجوليا، مما أدى إلى تخفيض عدد اللاجئين من 83,443 لاجئا في 2008 إلى 56,785 لاجئا في نهاية 2009. ويتوقع أن يعود إلى الوطن خلال هذه السنة من زامبيا 8,500 لاجي (4 ألف أنجولي و 4,500 كونغولي)، مما سيمكّن من إغلاق مخيمين/مستوطنين من مخيمات/مستوطنات اللاجئين الأربعة في البلد بحلول نهاية 2010.

57. تظل زيمبابوي كذلك تستقبل اللاجئين وطالبي اللجوء الوافدين غالبا من منطقة البحيرات الكبرى، خصوصا من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، وأقلية منهم من بلدان أفريقية أخرى. ويقوم معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في زيمبابوي في مخيم تونجوجارا للاجئين في إقليم موتاري.

التنفيذ:

58. نفذت مفوضية الاتحاد الأفريقي برامجها وأنشطتها في مجال الشؤون الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك من خلال العمل في تعاون وثيق مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا وشركاء الاتحاد الأفريقي، خصوصا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة.

59. كان التركيز الرئيسي خلال هذه الفترة موضوعة على بدء تنفيذ نتائج القمة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا التي انعقدت في أكتوبر 2009، في كمبالا، أوغندا. في هذا الصدد ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي (XVI) EX.CL/Dec.529 المعتمد في أديس أبابا في 1 فبراير 2010، أعدت المفوضية خطة عمل لتنفيذ نتائج القمة الخاصة. وقد أثرت الإدارات المختصة للمفوضية والجهات الشريكة، بما فيها منظمات

المجتمع المدني، واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، وكذلك خبراء ووزراء الدول الأعضاء المعنيين بمسائل النزوح القسري المشروع النهائي للوثيقة التي ستقدم إلى الدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر من خلال المجلس التنفيذي في كمبالا، أوغندا، في يوليو 2010، لتعتمده.

60. فيما يتعلق بوضع التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا، تعمل المفوضية بنشاط للدعوة إلى توقيعها والتصديق عليها/الانضمام إليها. وتبعا لذلك، أصدرت مواد توعوية، بما فيها دليل استعمال للاتفاقية، ليتم توزيعها على جميع أصحاب المصلحة، وعند صياغة هذا التقرير، كانت 27 دولة عضوا قد وقعت الاتفاقية. وكانت أوغندا البلد الأول والوحيد الذي صدق عليها. والدور القيادي الذي أبدته حكومة أوغندا في مجال حماية ومساعدة النازحين داخليا وغيرهم من ضحايا النزوح القسري لا ينبغي أن يفوت أحدا باعتباره البلد الذي استضاف أول قمة خاصة في التاريخ حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا حيث تم اعتماد الاتفاقية وكان أول دولة عضو صدقت عليها.

61. قامت المفوضية كذلك بتنسيق برامج وأنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين، خصوصا مع بعثات التقييم الميدانية التي أوفدتها إلى الدول الأعضاء المتأثرة بمشكلة النزوح القسري. وقد قامت اللجنة الفرعية بزيارة خمسة بلدان بين يناير ومارس 2010، وهي مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقد تم بحث نتائج وتوصيات هذه البعثات خلال اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين المنعقدة في مايو 2010، وتم إدراجها في التقرير المتعلقة بأنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا المقرر تقديمه إلى الدورة العادية السابعة عشرة للمجلس التنفيذي كما هو مطلوب في المقرر EX.CL/DEC.529 (XVI).

التحديات وطريق المضي قدماً:

62. بالرغم من إحراز حالات تقدم كثيرة في معالجة مشكلة النزوح القسري في أفريقيا، لا يزال ثمة كثير ما ينبغي القيام به في إدارة هذه الظاهرة والقضاء عليها في نهاية المطاف في القارة. وللقيام بذلك، ينبغي التصدي لعدد من التحديات.

63. وتشمل هذه التحديات:

- إيجاد حلول دائمة للأوضاع الطويلة الأمد للاجئين والنازحين داخليا في القارة. فالنزاعات في القارة لم تهتئ ظروفها مواتية لعودة النازحين وإعادة إدماجهم؛
- التأكد من أن اللاجئين الذين يُحصرون في حركات الهجرة المختلطة يتلقون الحماية والمساعدة،
- التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتي تتسبب في نزوح جماعي للأشخاص في القارة؛
- الحصول على عدد كاف من التوفيعات والتصديقات/الانضمامات اللاحقة لبدء نفاذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة اللاجئين داخليا في أفريقيا؛
- تنفيذ توصيات بعثات التقييم الميدانية للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا إلى الدول الأعضاء المتأثرة بالنزوح القسري في ميزانية محدودة؛ وبالتالي:
- الحاجة إلى زيادة المساهمات الطوعية للدول الأعضاء في صندوق اللاجئين والنازحين داخليا في مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تمكينه من تنفيذ تفويضه بفعالية ومن تقديم المساعدة لضحايا النزوح القسري والبلدان المتأثرة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Executive Council Collection

2010

<http://archives.au.int/handle/123456789/3576>

Downloaded from African Union Common Repository